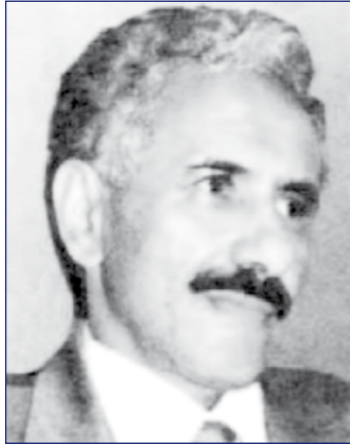


«صالح» قهر تجار الحروب.. وأفضل مؤامرات الظلاميين

ربطاً بانتخابات ٢٠٠٦م فإنه حدثت ملاسنة أو خلاف موافقي بين اليمن ومصر أو صالح ومبارك. علي عبدالله صالح كان رفض ترشيح نفسه لدورة رئاسية جديدة فيما مبارك رد «أنا مش عايز حركات نصف كم».. والموقف سار في تداعيات أكثر من ظاهر وظواهر.

رد مبارك أو ما طرحته معارضة المشترك -آنذاك- يعني أن رفض ترشح صالح كان تمثيلية لإخراج مظاهرات تجبره على الترشح، فحتى لو كان الأمر كذلك فالإي حد كان مبارك قادراً على إخراج المظاهرات من أجل أن يرشح؟!

بالنسبة لي فإني لا أعتقد أن علي عبدالله صالح بما صار فيه هو سيناريو وتمثيل أو تمثيلية، ولكنه قرار غير كامل أو غير حاسم وترك خط رجعة للتراجع أو المراجعة.. علي عبدالله صالح كان يعي أن عدم الترشح هو لصالحه أو أفضل له ولكن أموراً وحسابات تعنيه كانت تمثل بعض الضغط، وذلك ما جعله يواجه حزبه المؤتمر بنصف أو ثلاثة أرباع قرار وضغط خصومه السياسيين كأثقال ليرشح ويبقى كانت الأكثر تأثيراً من مظاهرات المؤتمر.



مطر الأشموري

١٩٩٤م، فهو في محطة ٢٠١١م، جسد شعاعاً لم يقله كمسلك وممارسة وهو «موت أفضل من موت».

صدام حسين وحين تفافوض وعروض ما قبل غزو العراق كان يمارس مفاضلة الموت والحياة التي باتت تطرح له أو عليه هي الأسوأ من الموت وموته يمثل أفضلية عن القذافي أو مبارك «الحي».

فالزعيم علي عبدالله صالح وصل إلى مفاضلة للموت وأن ظل له بقاء ضمن خيار الموت «اطلبوا الموت توهب لكم الحياة».

علي عبدالله صالح يشاهد الموت ليلعب سياسة وينجو بأعجوبة ويصحو من غيبوبة ليلعب سياسة.. إذا الموت خيار للأخيرين فليات ان تمكنوا وهو من خلال الموقف يختار الموت فيكون خياراً وان كتبت له الحياة فلن تكون إلا من خيار.

علي عبدالله صالح بات الرحيل قراره منذ ٢٠٠٦م وهو حسمه مع أحداث تونس وعند القياس التاريخي ومن وضع وتوضع حكام وأنظمة المنطقة فهذا الاستعداد لرحيل سلمي ومن خلال حل سياسي يتمنى مجيئه أو القبول به من أكثر الحكام خطايا أو أسوأهم ديكتاتورية ونحوها ومثل ذلك يمثل الخطوة الأهم لنقل أي واقع لشروع في الديمقراطية أو البدء في مشروعه ولو أن محطة ٢٠١١م تمنع قمع كل الأنظمة فكل الشعوب تريد التغيير.

قيمة خطوة الزعيم علي عبدالله صالح توضع في حقيقتها واستحقاقها من مثل هذه الصورة أو التصور وعلى أطراف وأثقال والمراجعة من أوعيتها وأطراف وأثقال أخرى أن تراجع وعيها ولوعيتها من المنظور التاريخي -غير الصراعي- للخطورة وللحملة!

في تقديري ولكنها فيما تريده انثقال محطة ٢٠١١م، أكثر وأبعد من مجرد رحيل بشار في واقع سوريا.

ها هي محطة ٢٠١١م، بصالح الحاكم والمشارك المعارضة قدمت عبره منصور هادي بدلاً بنجاح لصالح من وضع الواقع وتموضع وتداعيات الأزمة، والمحطة لا يعينها مشكلة أخرى صوغت أو تراكمت كما بديل المعارضة.

لو أن الزعيم علي عبدالله صالح أقرن رفضه للترشيح بتقديم الاخ عبديبه منصور هادي المرشح من حزبه كبديل لكان أفضل له أو أفضلية من وضع الصراع وتموضعه مع التطورات والمتغيرات، وضغوط أثقال في المشترك والأخوان تحديداً هي التي دفعته للتراجع والقبول.

ليس ذلك فحسب بل ان تصميم المشترك على تأجيل انتخابات ٢٠٠٨م والتعميد لعامين للنظام ثم الموافقة والتوقيع على اتفاق ٢٠١٠م للحوار هي مما لم يعرف عن المشترك كسلوك أو مواقف وكل ذلك كان مناورات توطئة لمحطة قادمة ومن خلال معلومة.

لو مارست روسيا والصين ازاء الحالة السورية موقفاً غاب وتوارى منذ انتهاء الحرب الباردة وذلك ما فرض صمود النظام في سوريا ويفرض واقعية التوازن بأي قدر في الحل السياسي ولكنه قبل وغير ذلك فإنه لم يستطع أي حاكم مواجهة المحطة وواقع التثوير بحكمة علي عبدالله صالح ومن وضع التناجؤ ووقع المفاجآت.

إذا هورفع شعار «الوحدة أو الموت» في محطة

وهم ظلوا النظام أو ثقله في الواقع طوال فترة حكم الزعيم علي عبدالله صالح «فهم كانوا كرتهم بقدر ما هو كرتهم».

مثلاً محطة ٢٠١١م بسقف واسناد قوى عالمية دفعت المعارضة لانقلاب على الأنظمة كثورات أو من سماها فالصراعات الاقليمية ربطاً باليمن هي التي دفعت الاشتراكي للتصعيد الى حرب ١٩٩٤م قبل أو فوق خطايا نظام.

وبالتالي فهذه الصراعات السياسية على الحكم اختزلت بعد الوحدة أما الى انفصال كتمزيق لليمن أو الى اقصاء صالح كنظام وأي قضايا في الواقع أو اخطاء أو خطايا تستعمل سياسياً بهذا السقف والأهداف ولا تواجه واقعيًا أو لانهاها كإصلاح في واقع.. ذلك ما فرض على الزعيم علي عبدالله صالح والنظام أولوية منع اقصاء وخلق قدرات الممانعة بانقلاب للتغيير أو من خلال المتغير.

ولهذا فالنظام حين محطات مثل ١٩٩٤م أو تحرير الكويت ١٩٩١م أو محطة ٢٠٠١م كان

بديل الحاكم وبديل المعارضة في 2006م وما بعدها!!

يعي ما في المتغير من انقلاب عليه أو ما يحمله من دعم لمثل هذا الخط فكان يعد ويستعد بشكل أفضل إذا ما نظرنا الى ما في محطة ١٩٩٤م من صعوبة ومن خطر.

محطة ٢٠١١م هي فاجأته حقيقة والاستشعار المتأخر بها من حالة وأحداث تونس لا يتيح لعمل ذا تأثير، ومن ناحية أخرى لمحطة ٢٠١١م، يصعب رحيل الحاكم هو أقل ما تنجزه وقد لا تقبل به كإنجاز والمشكلة في سوريا لم تعد في رحيل بشار الأسد أو المناورة برفض الرحيل



تونس أو مصر.

ما دمنا وصلنا الى الأزمة الوجيه «بديل الحاكم» و«بديل المعارضة» فذلك يعني أن علي عبدالله صالح بدوره برع في استخدام الديمقراطية الصراعات أو في صراعات الديمقراطية وما حدث هو استعمال الزعيم علي عبدالله صالح ٢٠٠٦م للصراعات ديمقراطياً كورقة والمشارك مارس ذات الاستعمال ٢٠٠٨م ولكن من وجه انعدام بديله. في العقد الأول للوحدة ظل الاشتراكي يراهن على سقف وأهداف الصراعات اقليمياً لأهدافه ومواقفه فيما المشترك انتقل تدريجياً في النصف الثاني لعقد الوحدة الثاني في الاعتماد والرهان على أحداثية متغير يمثل خطأ في اطار خطة للقوى الأقوى والفاعلة عالمياً.

صالح ونظامه بات مهدداً بالتغير الذي لا يعيه ولا يعلم به ولا يستشفه أو يستشرفه وكذلك بقية الحكام بغض النظر عن واقعية اخطاء كل نظام أو واقع تجريب ديمقراطي أو غيره.

إذا سيناريو محطة ٢٠١١م صمم لإقصاء أنظمة أو حكام فالصراعات هي المستفيدة وكون أفضلية المحطة أو هدفها «الأخوان» فالحل السياسي للفترة الانتقالية اختلف في تونس ومصر فيما حدث التوافق ديمقراطياً بايصال الاخوان للحكم.

واقع اليمن لا يقبل حلاً للفترة الانتقالية لا كما تونس ولا كما مصر، ولكن «الأخوان» هو الطرف الوحيد الفاعل الى حد الاستثناء بانتهازية في السطو على المواقع وفرض السيطرة على الواقع ولا ندري ماذا سيفضي اليه الحوار الوطني ولا تقدير نتائج الانتخابات أن تمت في وقتها ٢٠١٤م.

أجحة الاشتراكي كانت تتصارع على الحكم ولا تتنافس من أجل أفضلية للواقع والاخوان صار عوا ويصارعون من أجل الوصول للحكم،

حوار ٢٠٠٨م الذي أفضى الى تأجيل الانتخابات كأنما أهم ما أكده وجهان بحقيقة واحدة في التفاوض أو كعطي وهو أنه لا بديل متوفر لصالح لحكم ولا بديل لتوفر للمشارك كمعارضين.

فأي انتخابات يقاطعها المشترك ليست ديمقراطية أو من الديمقراطية وذلك يعني أن المشترك كان يضغط بورقة أنه لا بديل له كمعارض وعندما يرفض صالح الترشح ولا يدفع بديل للترشيح من حزبه فهو يضغط بورقة اللابديل ليس فقط على حزبه المؤتمر وإنما على المشترك المعارض أيضاً.

استخدام الديمقراطية للصراعات ومتراكم الصراعات على الحكم خلقت بالتوافق والتلقائية أزمة بديل النظام والحكم تحديداً أو أزمة بديل المعارضة وبالتالي فالاصلاح بعد انتهاء الحاجة لشراكته ذهب ليرسي من خلال المشترك ومنع الاشتراكي تحديداً من تحالف أو شراكة مع المؤتمر للتعامل مع استحقاق أو حقيقة أنه لا بديل للمشارك في أي انتخابات.

الفترة التي أمضاها مبارك كحاكم في مصر أو بن علي في تونس كأنها تؤكد الوصول الى واقعية أنه لا بديل للحاكم في مصر أو تونس من تلقائية استقراء كما اليمن. لا عطاء ذلك واقعية أو صبغة بالديمقراطية كصبغة أو تصويغ بمدى واقعية وجود حقيقة مقابلة.. «لا بديل لمعارضة».. كحزب أو كتلك.

مثل هذا لم يحدث وزج بالإسلاميين في مصر ومعهم الشيويعيون في تونس ولم يكثر مبارك في آخر انتخابات حتى بأحكام للقضاء حول التزوير.. أما أن التجربة الديمقراطية كانت أفضل بأي قدر أو أن الانتصار بالاخوان في حروب المناطق الوسطى فرض مروانات ومستوى واقعية القبول بالأخر والتعامل معه بما يمثل ديمقراطية بأي قدر والطريق التي تمت بها الوحدة اضاقت لأوزان أو توازنات الصراعات ما هو من الديمقراطية يحس به بما لم يحس في

الدولة المدنية الحديثة

> اصبح الحديث عن الدولة المدنية الحديثة هو حديث الحالة الثورية التي انجلت تبشيرها عام ٢٠١١م تحت ظروف ومناخات الربيع العربي وأخذ كل تيار يفلسف الدولة المدنية وفق مفهومه ورؤيته هو، إلى درجة أن الإجماع عليها يكاد يكون تبايناً واضحاً في الرؤى فالقوى الدينية وأخص منها القوى ذات التوجه السلفي والسني ترى فيها خروجاً على الفطرة،

عبدالرحمن مراد



حين عطلت قدراتها العقلية غاب عنها أن الإسلام مدني بطبعه وفطرته وأنه وضع حداً موضوعياً فاصلاً بين القروية والمدنية وأن وثيقة المؤاخاة بين المسلمين في المدينة كانت بمثابة أول دستور ينظم الحياة المدنية في التاريخ وأن روح المساواة يمكننا استنباطها من حركة التاريخ التي تجسدت في الخلفاء الراشدين، فأبو بكر - رضي الله عنه - في أول خطاب له يؤسس للتعدد والمعارضة حين قال: لقد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، وتلك هي العلاقة الجدلية بين السلطة والمعارضة، وعمر رضي الله عنه يقف على المنبر قائلاً للناس: اسمعوا وأطيعوا فيقوم له سلمان الفارسي قائلاً: له لا سمع ولا طاعة، كيف لك تستأثر لنفسك بثوبين وتهب الناس من ثوب واحد.. عدالة اجتماعية ومساواة وعدل.. والإمام علي - كرم الله وجهه - يقف على قدم المساواة أمام القاضي شريح وهو أمير المؤمنين وخصمه يهودي مثل ذلك - وغيره كثر ميثوث في كتب الاخبار والسير والتاريخ - هو مظاهر وقيم الدولة المدنية الحديثة التي فلسفها الفكر الإنساني عبر مسار تطوره حتى وصل إلى مظهرها الحديث أما المثلية فهي مظهر أخلاقي تنبذ الفطرة السليمة وقد ضبطه النص الشرعي ولا معنى للقول به أو الخوض فيه فقيمة الإسلام الإضافية تكمن في اشتغاله على البعد الأخلاقي وضبط معياره بالنص المقدس بعكس الأديان الأخرى التي كان اشتغالها على البعد الروحي فقط لذلك شاعت في مجتمعاتها المظاهر الأخلاقية

■ **المؤتمر أمام منعطف تاريخي مهم في تحقيق وجوده وقدراته وفاعليته أمام القوى التي ترى في تفكيك منظومته وجوداً حيويًا وفاعلًا لها كالإصلاح وبعض القوى التقليدية الاجتماعية**

غير السوية وغيرها من السلوكيات الشاذة التي تتنافى مع الفطرة وطبيعة الإنسان العربي على وجه الخصوص.

ومن خلال هذا السرد المقتضب نكون قد وصلنا إلى يقين أن الذين يقولون بالتضاد بين الإسلام وبين الدولة المدنية الحديثة إنما يحاولون التشبث بالهالات والقداصات التي صادفت هوى في أنفسهم ولم تكن من الإسلام في شيء من مثل تحريم نقد الحاكم أو العالم الديني من حيث تسفيهه أو تنفيذ الفعل أو الرأي، وبالعودة إلى صفوة العلماء كابي حنيفة والشافعي والإمام زيد وغيرهم لانجد إلا روحاً عالية صفاء واشتغالا معرفياً دون تعصب لرأي ودون هالة أو قداسة فالقضية لديهم أن الرأي يحتمل الصواب والخطأ والعالم يظل بشراً ولا قداسة له ولحمه غير مسموم، فالكهوتية التي تسلت إلى فراغاتنا الحضارية والثقافية عبر حقب التاريخ وفجواته ليست من الدين في شيء، والذين يدعونها اليوم ليسوا من الإسلام في شيء ولكنهم يبحثون عن عرض من الدنيا زائل (بهرج وسلطان وقداصة) وقد رأينا كيف تناقضت مواقف بعض الجماعات من موضوع الإساءة للرسول عليه الصلاة والسلام بين الأمس واليوم «أي بين معارضة الأمس وحكام اليوم»، فالقضية الدينية وفكرتها لا تكاد تتجاوز عتبة الذاتية وظلالها القائم وفي مقابلها نجد الانهيار بالنمط الغربي وهو ذلك النمط الذي يتقبل الفكرة في كليتها ولا يعمل على تحريك وطاقته العقلية في التجزئة والتحليل والمقارنة ونقل التجارب لا يعني مطلقاً التقدم والعصرنة والتحديث فالقضية المدنية قضية مفقدة ولا يمكنها

أن تتحقق بمنأى عن العوامل الجوهرية المساندة وبمنأى عن المعوقات الموضوعية وخصوصية المجتمعات، لذلك فالقول بالدولة المدنية كشعار فضفاض تفاعلاً مع المرحلة السياسية لا يعني مطلقاً قدرتنا على التأسيس لها، ومن هذا المنطلق يتوجب على كل القوى إدارة الندوات وحلقات النقاش وتفعيل دور الأوراق البحثية بالاستعانة بالكوادر العلمية والبحثية حتى تتمكن من صياغة مشروع سياسي ناهض يكون هو العلامة الأبرز في تجليات المرحلة القادمة.

والاشتغال الثقافي على ملامح المرحلة القادمة ضرورة جوهرية وأية قوة وطنية أو سياسية ترغب في البقاء في معادلة المرحلة لا بد لها من مشروع ويتوجب عليها الاشتغال عليه بما يكفل له النفاذ إلى وجدان ووعي الجماهير فالضرورة الاجتماعية الجماهيرية هي التي ترسم نفسها على معالم المرحلة ولن تستطيع فعل ذلك إلا بالوعي وبالتلغاف الجماهيري حول مشروع حضاري واضح الأبعاد والرؤى بعيداً عن المزادات والشعارات الزائفة.

ولعل طبيعة المرحلة وإفرازاتها تضع المؤتمر الشعبي العام أمام قضية وجود، ووجوده لا يتحقق إلا من خلال قدرته التفاعلية وقدرته الديناميكية في التجدد والتحديث والاشتغال الثقافي المستند على مشروع حضاري تكون المدنية ومظاهرها أبرز تجلياته وهو من القوى السياسية الأكثر تفاعلاً وتجذراً في البنية الاجتماعية اليمنية، ومثل ذلك العمق يُحتم عليه تفعيل إمكاناته وتفجير طاقاته وتوظيفها بما يخدم الدولة المدنية الحديثة، وذلك بالاشتغال على مشروعها الذي يفترض به أن يكون تعبيراً نظرياً وثقافياً عن قوى المجتمع الحديثة والليبرالية والقوى الأكثر تطوراً إلى المستقبل.

فالمؤتمر أمام منعطف تاريخي مهم في تحقيق وجوده وقدراته وفاعليته أمام القوى التي ترى في تفكيك منظومته وجوداً حيويًا وفعالاً لها كالإصلاح وبعض القوى التقليدية الاجتماعية، ومواجهة مثل تلك التحديات دون مشروع واضح الأهداف والمعالم والأبعاد لن يجدي ذلك أن مهمة المؤتمر الأنية والمستقبلية لا بد أن تسير في خطين متآزرين هما خط التفكيك النظري والثقافي وخط البناء وتوسيع دائرة الوعي والالتفاف الجماهيري بالطرق والوسائل الفنية الحديثة، فالفنون والآداب حياة مكرسة قادرة على فتح عوالم المستقبل في الوجدان الجمعي وقادرة على صناعة فاعلية جمعي من قوى الإقصاء والابعد والبناء والموت، فبقاء فاعلية المؤتمر رهن قدرته على اقتناص اللحظة التاريخية للتحول والتحديث والانتقال، فعبيثة الماضي التي شاعت في مكوناته التنظيمية لن تكون إلا فناءً موجلاً إذا استمرت في هذا المتفرد التاريخي الذي تمر به اليمن.